AL-QANATIR
INTERNATIONAL JOURNAL OF ISLAMIC STUDIES
eISSN: 2289-9944
Vol. 35. No. 02. February Issue (2026)

THE LACK OF TRANSPARENCY AND ACCOUNTABILITY IN LIGHT OF ISLAMIC PROFESSIONAL ETHICS: A STUDY OF HUMANITARIAN WORK IN YEMEN

غياب الشفافية والمساءلة في ضوء الأخلاقيات المهنية الإسلامية: دراسة على العمل الإغاثي باليمن

Fekri Mohammed Alattab[i], Asmuliadi Lubis[ii] & Suhaili Sarif[iii]

[i] (Corresponding author). Ph.D Student, Department of Syariah & Management, Academy of Islamic Studies, University of Malaya. fekrialattab@gmail.com
[ii] Senior Lecturer, Department of Syariah & Management, Academy of Islamic Studies, University of Malaya. asmuliadilubis@um.edu.my
[iii] Associate Professor, Department of Syariah & Management, Academy of Islamic Studies, University of Malaya. suhaili@um.edu.my

Article Progress
***Received**: 15 December 2026* ***Revised**: 21 January 2026* ***Accepted**: 30 January 2026*

Abstract

This research aims to analyze the administrative and regulatory factors leading to the absence of transparency and accountability in humanitarian work in Yemen, with a specific focus on highlighting the profound gap between theoretical measures, represented by Islamic professional ethics (such as integrity and justice) and the practical field reality. The study adopted a Mixed Methods approach, combining documentary analysis of official records and documented corruption cases with a field study involving a purposive sample of (150) relief and oversight personnel. The findings revealed a sharp disparity between ethical obligations and field practices; the study documented severe logistical waste, including the disposal of over (11,452) cartons of nutritional supplements and (6,141) bags of essential commodities due to mismanagement and distribution bureaucracy. The study concludes with a proposed framework based on institutionalizing "Participatory Contractual Governance" and activating national regulatory sovereignty to bridge the ethical gap. The scholarly contribution of this study lies in providing an applied model for integrating Islamic ethical values with modern governance systems in conflict zones, offering a reference framework for the international intellectual community and humanitarian organizations to enhance integrity in administratively and securely fragile environments.

Keywords : *Transparency, Accountability, Professional, Ethics, Yemen.*

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل الإدارية والرقابية المؤدية لغياب الشفافية والمساءلة في العمل الإغاثي باليمن، مع التركيز بشكل خاص على إبراز الفجوة العميقة بين التدابير النظرية المتمثلة في الأخلاقيات المهنية الإسلامية (كالأمانة

والعدل)، وبين الواقع التطبيقي الميداني. اعتمد البحث المنهج المختلط بدمج التحليل الوثائقي للسجلات الرسمية وقضايا الفساد الموثقة، مع دراسة ميدانية استهدفت عينة قصدية من (١٥٠) كادراً إغاثياً ورقابياً. كشفت النتائج عن تباين حاد بين الالتزامات الأخلاقية والممارسة الميدانية؛ حيث وثقت الدراسة وقائع هدر لوجستي جسيم شملت إتلاف أكثر من (١١,٤٥٢) كرتوناً من المكملات الغذائية و(٦,١٤١) كيساً من السلع الأساسية نتيجة سوء الإدارة وبيروقراطية التوزيع. تخلص الدراسة إلى مصفوفة إجراءات ترتكز على مأسسة "الحوكمة التعاقدية التشاركية"، وتفعيل السيادة الرقابية الوطنية لضمان ردم الفجوة الأخلاقية. وتكمن المساهمة العلمية لهذه الدراسة في تقديم نموذج تطبيقي لدمج القيم الأخلاقية الإسلامية مع نظم الحوكمة الحديثة في بيئات النزاع، مما يوفر إطاراً مرجعيا للمجتمع الفكري الدولي والمنظمات الإنسانية لتعزيز النزاهة في المناطق الهشة إداريا وأمنيا.

الكلمات المفتاحية: الشفافية، المساءلة، المهنية، الأخلاقيات، اليمن.

مقدمة

شهد اليمن منذ عام ٢٠١٥ أزمة إنسانية تُصنف بأنها الأسوأ عالمياً، نتيجة النزاع المسلح المستمر وتعدد الأطراف المتصارعة؛ إذ تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن أكثر من ٨٠٪ من السكان يحتاجون إلى مساعدات إنسانية ماسة، وسط موجات نزوح مليونية (UNOCHA, 2020). ورغم تدفق مليارات الدولارات من المجتمع الدولي والمانحين عبر منظمات دولية ومحلية، إلا أن الوقائع الميدانية كشفت عن ثغرات إدارية ومالية خطيرة، تجسدت في ضعف معايير الشفافية والمساءلة وتفشي الفساد في سلاسل توزيع المساعدات (Human Rights Watch, 2018).

وتتجلى الفجوة العميقة بين الأطر النظرية والواقع التطبيقي من خلال حوادث موثقة أثارت سخطاً واسعاً؛ ومن أبرزها ضبط وإتلاف نحو (١٠٣٣) طناً من المواد الغذائية الفاسدة في مخازن برنامج الأغذية العالمي (WFP) بمدينة عدن بموجب محضر رسمي بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٧، وهي واقعة أدت لصدور مذكرات قضائية بمنع سفر قيادات البرنامج للتحقيق، إلا أن الحصانات الدولية حالت دون إتمام المساءلة القانونية. وفي منحى إنساني آخر، كشفت المراسلات الرسمية في مارس ٢٠٢١ عن وفاة طفلة يمنية نتيجة تعقيدات بيروقراطية من منظمة الصحة العالمية، والتي تحصنت هي الأخرى بالامتيازات الدبلوماسية أمام القضاء المحلي.

إن معالجة هذا الخلل تقتضي العودة إلى منظومة الأخلاقيات المهنية الإسلامية، التي ترتكز على قيم ثابتة كالأمانة، والعدل، والرقابة الذاتية (التقوى)، وهي قيم تتقاطع في جوهرها مع المبادئ الحديثة للحوكمة الرشيدة (Transparency International, 2019؛ القرضاوي، ١٩٩٦). ومع ذلك، يبرز تضاد صارخ في السياق اليمني بين هذه القيم المثالية والممارسات الفعلية، مما قوض الثقة المجتمعية واستنزف الموارد الإغاثية.

بناءً على هذا المشهد المتأزم، تأتي هذه الدراسة لربط غياب الشفافية بتدهور الأداء الإغاثي عبر إطار مرجعي إسلامي، مستهدفةً تحليل مكامن الخلل وتقديم خارطة طريق لردم الفجوة بين الالتزام الأخلاقي والتنفيذ الميداني. ولتحقيق ذلك، يبدأ البحث بمراجعة نقدية للأدبيات السابقة لاستكشاف ما قدمه العلم في هذا المجال وتحديد المساهمة النوعية لهذه الدراسة.

المبحث الأول: المفاهيم والمنهج النظري

الفقرة الأولى: مراجعة الدراسات السابقة والفجوة البحثية تُمثل مراجعة الأدبيات السابقة ركيزة أساسية لفهم التطور التاريخي والمعرفي لمفاهيم الشفافية والمساءلة في العمل الإنساني. وتتنوع الدراسات السابقة ذات الصلة من حيث الزوايا التي عالجت بها القضايا الأخلاقية والإدارية. ولغرض التحليل المنهجي النقدي، تم تصنيف هذه الأدبيات إلى ثلاث مجموعات رئيسة تغطي الجوانب الشرعية، والحوكمية، والإدارية، وذلك على النحو الآتي:

١. الدراسات الشرعية والقانونية: تركز هذه المجموعة على التأصيل الفقهي للقيم الإنسانية ومقارنتها بالقانون الدولي، ويوضح الجدول (١) استعراضاً نقدياً لأبرز هذه الدراسات:

جدول (١): مراجعة نقدية للدراسات الشرعية والقانونية.

الباحث، السنة: عنوان الدراسة	الغرض من الدراسة	الفجوة البحثية المرصودة	الإضافة النوعية للدراسة الحالية
البهجي، ٢٠١٣: الشرعية الدولية في المواثيق والقوانين الدولية	تحليل مفهوم الشرعية الدولية وتطور منظومة حقوق الإنسان.	غياب الربط بين الإطار القانوني الدولي والمرجعية الإسلامية في بيئات النزاع.	الدمج بين الشرعية الدولية والإسلامية في بيئة النزاع اليمني مع إبراز التحديات الميدانية.
شرف، ٢٠٠٥: أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل	دراسة العلاقة بين الرقابة المالية واستدامة التمويل للجمعيات الأهلية.	لم تتناول البيئات الإنسانية المعقدة أو دمج الأبعاد الشرعية والقيمية.	تطبيق الرقابة المالية بمرجعية قيمية في بيئة النزاع اليمني لمعالجة ضعف الشفافية.

الباحث، السنة: عنوان الدراسة	الغرض من الدراسة	الفجوة البحثية المرصودة	الإضافة النوعية للدراسة الحالية
للمؤسسات الأهلية			
عبدالقادر، ٢٠١٨: المبادئ الإنسانية في الحرب بين الفقه والقانون الدولي	تأصيل المبادئ الإنسانية في الفقه الإسلامي ومقارنتها بالقانون الدولي.	ركزت على الجانب النظري والتأصيلي دون التوسع في توظيفها ميدانياً.	تحويل التأصيل النظري إلى أداة تحليلية وتطبيقية لتقويم العمل الإغاثي اليمني.
محمد، ٢٠١٧: مبدأ الإنسانية في النزاعات المسلحة	تحليل مبدأ الإنسانية من منظور فقهي وقانوني مقارن.	لم تسقط المبدأ على واقع المؤسسات الإنسانية أو الممارسات الميدانية الفعلية.	توظيف مبدأ الإنسانية كأداة لتقويم أداء المنظمات الإغاثية في البيئات الإسلامية.
صالح، ٢٠١٥: دور القانون الدولي الإنساني الإسلامي في تطوير القانون الحديث	توضيح إسهام الفقه الإسلامي في تشكيل مبادئ القانون الدولي الحديث.	ركزت على التأصيل التاريخي والفكري دون دراسة التطبيقات الميدانية المعاصرة.	تفعيل المبادئ كأداة حوكمة عملية في المنظمات اليمنية لمعالجة الفجوات الإدارية.

٢. الدراسات الأخلاقية والحوكمية والرقابية: تناولت هذه المجموعة الأخلاقيات المهنية والشفافية، وانفردت دراسة (الخراز، ٢٠٢٥) بتشخيص استقصائي حديث للتمويلات في اليمن، إلا أن الجدول (٢) يظهر الفجوة في تقديم الحلول القيمية:

جدول (٢): مراجعة نقدية للدراسات الأخلاقية والحوكمية والرقابية.

الباحث، السنة: عنوان الدراسة	الغرض من الدراسة	الفجوة البحثية المرصودة	الإضافة النوعية للدراسة الحالية
الخراز، ٢٠٢٥: حقائق التمويلات الدولية لليمن (٢٠١٥-٢٠٢٤)	توثيق حجم التمويلات وتشخيص أوجه الانحراف المالي والإداري.	ركزت على الجانب التشخيصي والحلول الوضعية دون تقديم نموذج علاجي قيمي إسلامي.	بناء "نموذج حل" يدمج الأخلاقيات المهنية الإسلامية والرقابة الشرعية كآلية حوكمة ملزمة.

الباحث، السنة: عنوان الدراسة	الغرض من الدراسة	الفجوة البحثية المرصودة	الإضافة النوعية للدراسة الحالية
شاهين، ٢٠٠٧: الاخلاق المهنية وأثرها على البيئة الداخلية	التعرف على واقع الرقابة الإدارية الداخلية وفاعليتها في تعزيز الشفافية.	ركزت على السياق الفلسطيني، ولم تدمج البعد القيمي الإسلامي أو ظروف النزاع المسلح.	نقل الإطار الرقابي للسياق اليمني زمن الحرب مع دمج البعد القيمي الإسلامي.
الجونة، ٢٠٢٠: فك القيد في بيان أن المنظمات تعطي بشرط وقيد	توضيح تأثير شروط المساعدات الدولية على الهوية الإسلامية والنزاهة.	ركزت على الجانب الشرعي الفكري والتحذيري دون تحليل إداري أو ميداني معاصر.	تحليل أكاديمي ميداني لضبط بوصلة النزاهة في بيئة نزاع معقدة بمرجعية إسلامية.
Harris, 2023: Stakeholder Priority for Accountability in NGOs	تحليل منظومة المساءلة من منظور أصحاب المصلحة (ممولين ومستفيدين).	ركزت على السياق الدولي العام دون دمج الإطار القيمي الإسلامي في بيئات النزاع.	دمج البعد الإسلامي في تحليل المساءلة لتعزيز العدالة التوزيعية والشفافية باليمن.
المدهون، ٢٠١٩: العلاقة بين المساءلة الاستراتيجية والنزاهة	دراسة العلاقة بين أبعاد المساءلة الاستراتيجية والنزاهة في المنظمات الصحية.	أجريت في سياق محدد (القطاع الصحي) دون دمج المرجعية الإسلامية الشاملة.	نقل التحليل للمنظمات الإغاثية اليمنية بدمج مبادئ الأمانة والشفافية الإسلامية.

٣. الدراسات الإدارية والتنظيمية والتخطيطية: ركزت هذه المجموعة على كفاءة النظم الإدارية، ويوضح الجدول (٣) تركيزها على الجوانب اللوجستية مقابل إغفال الضبط القيمي:

جدول (٣): مراجعة نقدية للدراسات الإدارية والتنظيمية والتخطيطية.

الباحث، السنة: عنوان الدراسة	الغرض من الدراسة	الفجوة البحثية المرصودة	الإضافة النوعية للدراسة الحالية
كرات، ٢٠١٦: إدارة الأعمال في السنة النبوية: دراسة مقارنة	إبراز شمولية الفكر الإداري النبوي وصلاحيته للتطبيق المعاصر.	ركزت على التأصيل النظري والمقارنة الفكرية دون التطبيقات الميدانية في مناطق النزاع.	نقل المبادئ النبوية من مستوى التنظير إلى التطبيق الميداني في بيئة إغاثية معقدة.
البشر، ٢٠٢٠: المبادئ الإدارية في العمل الخيري من منظور إسلامي	توضيح المبادئ الإدارية الإسلامية ودورها في تطوير العمل الخيري.	الاكتفاء بالجانب النظري الاستقرائي دون تقديم تحليل ميداني لتحديات بيئات الحروب.	تحليل أثر النزاع في اليمن على تفعيل المبادئ الإدارية الإسلامية وتقديم نموذج للحوكمة.
العزكي، ٢٠١٨: المنظمات الإغاثية الدولية والقطاع الخاص اليمني	تشخيص واقع التنسيق بين المنظمات والقطاع الخاص في الاستجابة الإنسانية.	ركزت على الجوانب اللوجستية والاقتصادية دون التطرق للأبعاد القيمية أو الأخلاقية الحاكمة.	تقديم معالجة جذرية لشراكات العمل الإغاثي تستند إلى دمج المرجعية الإسلامية.
الفزارية، ٢٠٢٢: القيادة التحويلية والسلوك الإبداعي من منظور إسلامي	تأصيل مفهوم القيادة والسلوك الإبداعي وربطهما بالفكر الإداري الإسلامي.	ركزت على المحفزات السلوكية في بيئة مستقرة (عُمان) بعيداً عن أزمات العمل الإنساني.	توظيف القيم الإسلامية كمعايير "ضبط ورقابة ملزمة" لضمان وصول المساعدات باليمن.
أبو حرب، ٢٠١٨: الصورة الذهنية لمنظمات الإغاثة الدولية لدى اللاجئين	التعرف على طبيعة الصورة الذهنية لدى اللاجئين والعوامل المؤثرة فيها.	ركزت على بيئة مستقرة نسبياً (الأردن) دون دمج البعد القيمي الإسلامي أو تحليل الفساد.	ربط الصورة الذهنية في اليمن بمدى الالتزام بالقيم الإسلامية والشفافية في التوزيع.
كحيل، ٢٠١٨: أثر التخطيط الاستراتيجي في أداء المشروعات	التعرف على أثر التخطيط الاستراتيجي في تطوير أداء المشروعات بقطاع غزة.	ركزت على الجانب الإداري في بيئة تنموية دون تناول السياقات الإنسانية المعقدة.	إدماج القيم الأخلاقية في تحليل أثر التخطيط الاستراتيجي على كفاءة منظومة الإغاثة اليمنية.

التحليل النقدي العام والفجوة البحثية: من خلال الاستقراء التحليلي للأدبيات السابقة بمجموعاتها الثلاث، يخلص البحث إلى وجود فجوة منهجية وتطبيقية مزدوجة؛ فبينما غلب الطابع النظري والتأصيلي على الدراسات ذات المرجعية الإسلامية، اتسمت الدراسات الإدارية والحوكمية بالمنحى المادي والوضعي الصرف، مع تركز معظمها على بيئات مستقرة نسبياً. وتبرز الحاجة الماسة هنا لدراسة تجمع بين كفاءة النظم الإدارية الحديثة والمرتكزات الأخلاقية الإسلامية (كالأمانة والعدل) في سياق ميداني معقد وعالي المخاطر كالسياق اليمني.

وبناءً عليه، تسعى هذه الدراسة لردم هذه الفجوة عبر تقديم نموذج تكاملي يربط بين الضبط القيمي والرقابة الشرعية وبين آليات الحوكمة الرقمية، وهو ما يمثل الإضافة النوعية والمساهمة العلمية الأصيلة لهذا البحث.

الفقرة الثانية. مفهوم الشفافية والمساءلة في العمل الإغاثي تُعرّف الشفافية بأنها الإفصاح الواضح والشامل عن المعلومات والإجراءات والموارد المرتبطة بالنشاط الإنساني، بما يُمكّن أصحاب المصلحة من الرقابة والتقويم. أما المساءلة، فهي الآلية التي يلتزم بموجبها المسؤولون بتحمل تبعات قراراتهم أمام الجهات المعنية عبر قنوات رقابية وقانونية تضمن التصحيح والمحاسبة. وتعد هذه المفاهيم شرطاً جوهرياً لاستدامة الثقة؛ لذا أرست مدونة السلوك للصليب الأحمر والهلال الأحمر (١٩٩٤) معايير واضحة للشفافية كمتطلب أساسي لأعمال الإغاثة.

ومع ذلك، تبرز الفجوة التطبيقية في الحالة اليمنية بوضوح؛ حيث أدى غياب هذه الضوابط إلى تقويض سيادة الرقابة الوطنية. وتجسد المراسلات الرسمية لوزارة المياه والبيئة (المذكرة رقم ٤٧٣ بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢٤) هذا الخلل بشكل صارخ، إذ أعلنت الوزارة رفضها القاطع لخطة الاحتياج الإنساني (٢٠١٩) المعدة من قبل مكتب منسق الشؤون الإنسانية (OCHA)، نظراً لتهميش الجهات الحكومية المختصة في مراحل الإعداد واتخاذ القرار.

هذا الانفراد في التخطيط لا يمثل خرقاً لمبادئ العمل التشاركي فحسب، بل يفتح الباب أمام ممارسات تفتقر للشفافية، مما يعزز التقارير الميدانية التي تشير إلى أن جزءاً كبيراً من المنظمات الدولية يرفض التنسيق الرسمي أو تقديم بيانات دقيقة حول نفقاته الميدانية، مما يعيق الوصول إلى حوكمة حقيقية تضمن وصول المساعدات لمستحقيها..

الفقرة الثالثة. مفهوم الفساد الإداري والمالي في السياق الإغاثي يُعرّف الفساد إدارياً بأنه "إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة" (Transparency International, 2019)، وفي السياق الإغاثي، يتخذ صوراً متعددة تشمل الرشوة، والاختلاس، والمحسوبية في قوائم المستفيدين، وتزوير التقارير الميدانية. هذه السلوكيات لا تنتهك المبادئ الإنسانية العالمية كالحياد والنزاهة فحسب، بل تمثل خرقاً

جسيماً للمقاصد الشرعية والقيم الإسلامية التي تقوم على ركيزتي الأمانة وحفظ المال العام، باعتباره حقاً خالصاً للمحتاجين لا يجوز المساس به (القرضاوي، ١٩٩٦).

وتتجلى الفجوة العميقة بين الالتزامات الأخلاقية والواقع التطبيقي في بيئات النزاع المسلح كاليمن؛ حيث يوفر غياب الرقابة المركزية وضعف سلطة القانون بيئة خصبة لنمو شبكات الفساد "العابرة للحدود". وما يُعقّد هذا المشهد هو بروز ظاهرة "الإفلات من العقاب"؛ إذ تتذرع بعض الوكالات الدولية بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية الممنوحة لها بموجب اتفاقيات المقر للتحلل من المساءلة أمام القضاء المحلي، حتى في وقائع جنائية أو إدارية مثبتة بالدليل المادي.

إن هذا "التحصين القانوني" يخلق فجوة أخلاقية وإدارية تحول دون تحقيق العدالة للمتضررين، ويجعل من الأخلاقيات المهنية الإسلامية، القائمة على الرقابة الذاتية (التقوى) والمسؤولية أمام الله والمجتمع، ضرورة حتمية لتعويض قصور آليات المساءلة الوضعية في زمن الحرب.

الفقرة الرابعة. المرجعية الأخلاقية الإسلامية كإطار حوكمة تتخذ هذه الدراسة من الأخلاق المهنية في الإسلام إطاراً مرجعياً صلباً للحوكمة؛ فالمنظومة الإسلامية توجب قيم العدل والأمانة وتعد الإخلال بهما خيانة عظمى للمسؤولية، استناداً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]. كما رسخ النبي ﷺ مبدأ "المساءلة الشاملة" في قوله: "كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته" (البخاري: ٢٤٠٩)، مما ينقل الشفافية والمساءلة من دائرة الالتزامات الإدارية الوضعية إلى فضاء الواجبات الدينية والمقاصد الشرعية الضرورية لصيانة حقوق الفئات الأشد احتياجاً.

وتكمن القوة التحليلية لهذا الإطار في قدرته على معالجة "أزمة القيم" التي كشفت عنها الأدبيات السابقة؛ فبينما تعتمد الحوكمة التقليدية على الرقابة الخارجية التي قد تُحيّدها "الحصانات الدولية"، تفعّل المرجعية الإسلامية ركيزة "الرقابة الذاتية" (التقوى) كصمام أمان داخلي يمنع الانحراف قبل وقوعه. وبناءً عليه، فإن دمج هذه القيم (الأمانة، والعدل، والإحسان) في سياسات المنظمات الإغاثية باليمن لا يهدف للمثالية النظرية، بل يمثل استراتيجية حوكمة عملية قادرة على ردم الفجوة بين الالتزامات الأخلاقية والممارسات الميدانية.

إن تحويل هذه القيم إلى مصفوفة إجرائية هو ما يسعى البحث لاختباره ميدانياً، وهو ما سيتم تفصيله في المبحث القادم عبر تحليل استجابات (١٥٠) مبحوثاً لمعرفة أثر هذه الأخلاقيات في الحد من الفساد الفعلي.

الفقرة الخامسة. أسباب الفجوة بين النظرية والتطبيق في اليمن أدت تداخلات معقدة في السياق اليمني إلى خلق بيئة خصبة لتقويض الشفافية وتفشي الفساد، مما أحدث فجوة عميقة بين المبادئ الإنسانية والأخلاقية وبين الممارسة الميدانية. ويمكن إجمال مسببات هذه الفجوة في العوامل الآتية:

١. عوامل إدارية وتنظيمية: ترهل البنى الداخلية للمنظمات، وغياب اللوائح الواضحة، والاعتماد على القرارات الفردية بدلاً من العمل المؤسسي المنظم.
٢. عوامل رقابية وقانونية: انهيار مؤسسات الدولة الرقابية بسبب النزاع، وضعف رقابة المانحين، بالإضافة إلى معضلة "الحصانات القانونية" التي تعيق المحاسبة المحلية وتوفر غطاءً للإفلات من العقاب.
٣. عوامل سياسية: استخدام المساعدات كأداة للضغط أو المكافأة السياسية، وتجسد ذلك في اتهامات نهب المواد الإغاثية التي دفعت برنامج الأغذية العالمي (WFP) لتعليق مساعداته في بعض المناطق، مما قوض مبدأ الحيادية الإنسانية.
٤. عوامل مالية واقتصادية: ضخامة التمويلات الدولية مع ضعف آليات الرقابة الرقمية أدت لظهور عمولات واختلاسات، وتفاقم ذلك مع انقطاع الرواتب والضغوط المعيشية التي أضعفت الصمود الأخلاقي لبعض الكوادر الإدارية.
٥. ضعف الالتزام الأخلاقي والمهني: غياب ثقافة النزاهة والضمير المهني (الرقابة الذاتية)، مما أدى لتراجع مستويات المساءلة واستفحال التداعيات السلبية على الفئات المستهدفة.

خلاصة المبحث الأول: إن تضافر العوامل السابقة يؤكد أن الأزمة في اليمن ليست أزمة موارد فحسب، بل هي أزمة "قيم وحوكمة" بامتياز. وبناءً على هذا التأصيل النظري والمفاهيمي، ينتقل البحث في المبحث القادم إلى الدراسة الميدانية والتحليل الإحصائي (Smart-PLS 4)، لاختبار أثر الالتزام بالأخلاقيات المهنية الإسلامية في ردم هذه الفجوة والحد من ظواهر الفساد، مستنداً إلى آراء وعينات واقعية من الميدان اليمني.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية

تمهيد منهجي واستراتيجية المعاينة: اعتمدت الدراسة على المنهج المختلط (Mixed Methods) لضمان تثليث البيانات وتحقيق أقصى درجات الموثوقية في النتائج. تم اختيار عينة الدراسة بأسلوب المعاينة القصدية (Purposive Sampling) لضمان شمولية الآراء من الفئات ذات العلاقة المباشرة بالظاهرة. ويوضح الجدول (٤) التوزيع الديموغرافي والمهني لـ (١٥٠) مبحوثاً شكلوا قاعدة البيانات الكمية والكيفية لهذا المبحث:

جدول (٤): الخصائص الديموغرافية والمهنية للمبحوثين (N=150)

(Variable) المتغير	(Category) الفئة	(n) التكرار	(%) النسبة المئوية
نوع المستجيب	موظفو منظمات إغاثية	88	58.6%
	مستفيدون من المساعدات	42	28.0%
	أخرى (خبراء وناشطون)	20	13.4%
	بكالوريوس	84	56.0%

(Variable) المتغير	(Category) الفئة	(n) التكرار	(%) النسبة المئوية
المؤهل العلمي	ماجستير	40	26.7%
	دكتوراه	14	9.3%
	أخرى (دبلوم/ثانوية)	12	8.0%
سنوات الخبرة	من ١ إلى ٣ سنوات	54	36.0%
	من ٤ إلى ١٠ سنوات	50	33.3%
	من ١١ إلى ١٥ سنة	20	13.3%
	أكثر من١٥سنة	22	14.7%
	أقل من سنة	4	2.7%
المسمى الوظيفي	موظف وفني	52	34.6%
	مدير وإداري	54	36.0%
	أخرى (متطوعين/ميدانيين)	44	29.4%
العمر	من ٢٨ إلى ٤٧ سنة	102	68.0%
	فئات عمرية أخرى	48	32.0%
الجنس	إناث	78	52.0%
	ذكور	72	48.0%

إن تحليل هذه الخصـــائص يكشـــف عن فجوة جوهرية؛ فبينما يمتلك ٩٢٪ من المبحوثين مؤهلات جامعية عليا، إلا أن تشخيص واقع الفساد سجل أهمية نسبية مرتفعة (تجاوزت ٧٠٪)، مما يعني أن الإشكالية في اليمن ليســـت في "نقص الكفاءة العلمية"، بل في "الفجوة التطبيقية" الناتجة عن التباين بين الوعي باللوائح والالتزام الفعلي بها ميدانياً. كما أن تركز الخبرة (٦٩,٣٪) في ســنوات الحرب يعزز من صــحة إفادات العينة حول استغلال غياب الرقابة الوطنية.

وبناءً على هذه الخلفية المعرفية والميدانية الرصــينة للعينة، كشــفت عملية التحليل الإحصــائي عن مؤشرات دقيقة تعكس عمق الأزمة، وهو ما يتضح من خلال الآتي:

١. تشخيص واقع الفساد والشفافية في الميدان: أظهرت النتائج الكمية إدراكاً واسعاً لوجود اختلالات جوهرية في نزاهة العمل الإغاثي باليمن؛ فقد ســجل المتوســط الحســابي لمظاهر الفســاد الإداري (٣,٥١٥) بانحراف معياري (٠,٩١٩) وبأهمية نسبية بلغت (٧٠,٣٪). كما سجل الفساد المالي متوسطاً قدره (٣,٤٦) وبأهمية نسـبية (٦٩,٢٪). وتتطابق هذه المؤشـرات الإحصـائية مع الفجوة التي كشـفتها

الوثائق الرسمية، كواقعة تلف (١٠٣٣) طناً من المواد الغذائية في مخازن برنامج الأغذية العالمي (WFP)، والتي أثبتت وجود قصور حاد في آليات الرقابة المخزنية والإفصاح.

٢. مسببات القصور المؤسسي والأخلاقي: أرجع المبحوثون أسباب غياب الشفافية إلى ضعف نظم الرقابة الداخلية والخارجية وتغييب الإفصاح المالي السيادي، وهو ما تؤكده مذكرة وزارة المياه والبيئة رقم (٤٧٣) التي أشارت إلى انفراد المنظمات الدولية بالتخطيط بمعزل عن الجهات الرقابية الوطنية. وأكد ٧٥٪ من أفراد العينة أن انعدام العدالة في توزيع المكافآت وانتشار المحسوبية يعدان من المحركات الأساسية للفساد المالي والإداري.

٣. انعكاس غياب الشفافية على المستفيدين (أزمة الثقة): عكست المقابلات الميدانية صورة قاتمة لمعاناة المستفيدين؛ حيث سادت القناعة بأن المساعدات تخضع للمحسوبية ولا تصل لمستحقيها الفعليين. وتبرز الفجوة الأخلاقية في أوضح صورها من خلال قضية وفاة الطفلة اليمنية في مارس ٢٠٢١ نتيجة البيروقراطية وتعقيدات منظمة الصحة العالمية. وقد أدت هذه الحوادث إلى تآكل الثقة المجتمعية، حيث أفاد المبحوثون بفقدان الجدوى من التسجيل في كشوفات المنظمات نتيجة تكرار وقائع بيع المعونات في الأسواق دون رادع قانوني أو أخلاقي.

٤. أثر المرجعية الأخلاقية في ردم فجوة الأداء: كشفت نتائج نمذجة المعادلات البنائية (Smart-PLS 4) عن وجود علاقة طردية وثيقة بين الالتزام بالأخلاقيات المهنية الإسلامية وبين الحد من الفساد المحسوس. وبلغت القوة التفسيرية للنموذج ($R^2 = 0.343$)، مما يؤكد إحصائياً أن القيم الأخلاقية (كالأمانة والرقابة الذاتية) تمثل خط الدفاع الأول ضد الانحرافات الإدارية والمالية.

خلاصة المبحث: أظهرت مخرجات الدراسة الميدانية تطابقاً تاماً مع الأطر النظرية؛ حيث تتضافر العوامل الإدارية والرقابية لإحداث فجوة عميقة في الممارسة الإغاثية باليمن. ومع ذلك، فإن إدراك العينة لأهمية العودة إلى "قيم الشفافية والمساءلة" يشكل ركيزة أساسية لخارطة الطريق المقترحة لاستعادة نزاهة العمل الإنساني وشرعيته المفقودة إن هذه المؤشرات الإحصائية الناتجة عن تحليل عينة الدراسة (N=150) ليست مجرد أرقام مجردة، بل هي انعكاس دقيق لوقائع ميدانية موثقة؛ حيث أظهرت مخرجات التحليل تطابقاً مع الوقائع الرسمية في مخازن عدن، مما حول غياب الشفافية من خلل إداري عابر إلى أزمة بنيوية تهدد جوهر العمل الإنساني.

المبحث الثالث: الانعكاسات الأخلاقية والإدارية لغياب الشفافية

أدى تقويض مبادئ الشفافية والمساءلة في البيئة الإغاثية اليمنية إلى جملة من التبعات الهيكلية والأخلاقية، والتي كشفت عن تباين حاد بين الأطر التنظيمية والقيم المهنية من جهة، وبين الممارسات الميدانية من جهة أخرى. وتتمثل أبرز هذه الانعكاسات في الآتي:

الفقرة الأولى. تآكل الثقة المؤسسية والمجتمعية يعد خرق مبدأ الشفافية سبباً رئيساً في زعزعة ثقة أصحاب المصلحة في نزاهة العمل الإنساني. فعلى المستوى المحلي، ولدت حوادث الهدر الموثقة قناعة مجتمعية بوجود "اتجار بالمعاناة"، مما أعاق تنفيذ المشاريع بسبب سيادة حالة التوجس المجتمعي. أما على المستوى الدولي، فإن استمرار الفجوات الرقابية يدفع المانحين لفرض قيود صارمة أو تقليص التمويل. أخلاقياً، يمثل هذا التآكل خذلاناً لقيمة "الأمانة" التي تقتضي صيانة الموارد وضمان أثرها المباشر على الفئات التي تعاني من الفقر الممنهج نتيجة النزاع.

الفقرة الثانية. هدر الموارد وتراجع الكفاءة الإدارية تجلت الفجوة بين الالتزام والواقع في أنماط سوء الإدارة المالية واللوجستية؛ حيث وثقت الدراسة واقعة إتلاف جسيمة من خلال محضر ضبط وإتلاف رسمي (بتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٧) في مخازن (كابوتا – عدن) التابعة لبرنامج الأغذية العالمي (WFP). وبحسب الوثائق الميدانية، شملت المواد التالفة مئات الأطنان، منها ١١,٤٥٢ كرتوناً من السيريلاك ومكملات الأطفال الغذائية، و٦,١٤١ كيساً من الدقيق والعدس والأرز، إضافة إلى كميات كبيرة من الزيوت والبسكويت التالف نتيجة سوء التخزين وبيروقراطية التوزيع.

وبتحليل القيمة المالية لهذه الوقائع بالاستناد لتقارير (USAID) والتقديرات الميدانية، يتبين أنها تمثل هدراً لموارد ضخمة تقدر بملايين الدولارات كان يمكن أن تغطي احتياجات آلاف الأسر المستحقة. إدارياً، يعكس هذا الهدر غياب نظم تتبع المخزون وضيق أفق التخطيط المسبق، ومن المنظور الشرعي، يمثل هذا التفريط انتهاكاً لمقصد "حفظ المال" وخيانة للأمانة التي أُمرت المنظمات بأدائها لأهلها.

الفقرة الثالثة. تعميق معاناة الفئات الأشد احتياجاً أدى غياب العدالة في التوزيع إلى حرمان المستحقين الحقيقيين مقابل استفادة فئات تخضع للمحسوبية أو النفوذ السياسي. وقد وثقت الدراسة ميدانياً حالة وفاة طفلة يمنية في مارس ٢٠٢١ نتيجة تعقيدات إجرائية حالت دون وصول التدخل الإغاثي في الوقت المناسب. إن هذه الحوادث ليست مجرد "أخطاء إدارية"، بل هي انعكاس مباشر لغياب المساءلة التي حولت العمل الإنساني إلى بيئة تتسم بانعدام العدالة، مما دفع (٢٨٪) من المستفيدين في العينة إلى العزوف عن برامج الإغاثة نتيجة فقدان الثقة في معايير الاستحقاق.

الفقرة الرابعة. انخفاض فعالية التكلفة والتدخلات الإغاثية تسبب انعدام الشفافية في تراجع جودة البرامج المصممة؛ حيث نُفذت مشاريع وفق تصورات الممولين لا الاحتياجات الميدانية الفعلية، مما أوجد فجوة بين المساعدات المقدمة والاحتياجات الحقيقية. إدارياً، يعني ذلك انخفاض "فعالية التكلفة" (Cost-Effectiveness)، حيث تُنفق أموال طائلة دون عائد اجتماعي ملموس. وأخلاقياً، يعد هذا التقصير شكلاً من أشكال "هدر الأمانة" والموارد الموقوفة شرعاً لإغاثة الملهوفين.

الفقرة الخامسة. خلفت إخفاقات الشفافية آثاراً اجتماعية تمثلت في الشعور بالتهميش والمحاباة المناطقية، مما عزز الانقسامات المجتمعية. ومن منظور القيم الإسلامية، فإن هذا الواقع يناقض مقاصد

الشريعة في تحقيق السلم الاجتماعي وتعزيز التكافل، ويحول المساعدات من "أداة إحسان" إلى "فتيل توتر" يهدد الاستقرار المجتمعي على المدى البعيد.

خلاصة المبحث: تؤكد هذه الانعكاسات أن غياب الشفافية في اليمن لم يعد مجرد خلل إداري عابر، بل تحول إلى "أزمة بنيوية" تهدد جوهر العمل الإنساني وقيمته الأخلاقية، مما يستوجب صياغة خارطة طريق شاملة لإعادة الاعتبار لقيم المساءلة والحوكمة الرشيدة أمام هذه الانعكاسات الجسيمة التي قوضت الثقة المجتمعية واستنزفت الموارد، أصبح لزاماً صياغة استراتيجية إنقاذية تتجاوز الحوكمة الصورية نحو النزاهة الإنفاذية؛ ومن هنا تتقدم الدراسة بخارطة طريق شاملة ترتكز على منظومة الحوكمة التعاقدية التشاركية كآلية عملية لردم الفجوة بين الالتزامات الأخلاقية والواقع التطبيقي.

المبحث الرابع: خارطة طريق لتعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الإغاثي

في ضوء ما سبق تحليله من فجوات واختلالات ملموسة بين الأطر النظرية والواقع الميداني، تتقدم هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات العملية الهادفة لتعزيز الشفافية والمساءلة. تستند هذه المقترحات إلى تكامل المبادئ الإسلامية والقيم الإنسانية العالمية، سعياً لردم الفجوة القائمة واستعادة شرعية العمل الإغاثي ونزاهته. ولإضفاء طابع منهجي، جرى تقسيم خارطة الطريق بحسب الأدوار والمسؤوليات وفق الآتي:

الفقرة الاولى. التوصيات الموجهة إلى المنظمات الإغاثية (إصلاح الحوكمة والمساءلة)

استناداً إلى الفجوات المرصودة في هذه الدراسة، تخلص التوصيات إلى ضرورة الانتقال الجذري من "الإجراءات الصورية" إلى "الحوكمة الفعلية" وفق المحاور الجوهرية الآتية:

١. ردع الانحراف الأخلاقي عبر "مواثيق الإنفاذ": تجاوز مجرد الصياغة النظرية للمواثيق الأخلاقية نحو اعتماد ميثاق مهني ملزم يستند للقيم الإسلامية (كالأمانة والرقابة الذاتية). ويجب أن يُقرن هذا الميثاق بآليات عقابية معلنة وشفافة للمخالفين، بما يضمن تحويل الأخلاقيات من شعارات إلى ممارسات ميدانية تردم الفجوة الأخلاقية المرصودة.
٢. الامتثال للسيادة القانونية والرقابة الوطنية: الالتزام الصارم بالمرجعية التشريعية للدولة اليمنية، وفتح سجلات الأداء والبيانات المالية أمام الأجهزة الرقابية الوطنية. ويستوجب ذلك تجنب التذرع بـ "الحصانات الدولية" في قضايا الهدر أو الإهمال الجسيم التي تم توثيقها، وضمان خضوع كافة العمليات للمساءلة القانونية المحلية.
٣. تبني "الحوكمة الرقمية" لضبط الشفافية: التعميم الإلزامي للتقنيات الحديثة، مثل البصمة الحيوية (Biometrics) ونظم التتبع الإلكتروني لسلاسل الإمداد (Tracking Systems). تهدف هذه الخطوة لتقليل التدخل البشري والحد من فرص الفساد والمحسوبية وتعدد الوسطاء التي تسببت في هدر موارد ضخمة كانت كفيلة بسد احتياجات آلاف الأسر.

٤. مأسسة المشاركة المجتمعية والمساءلة التصاعدية: تفعيل آليات مستقلة وآمنة لتلقي الشكاوى، تمنح المستفيدين القدرة على الرقابة المباشرة على جودة الخدمات المدمجة. إن تمكين "المساءلة من أسفل إلى أعلى" هو الكفيل بمعالجة أزمة الثقة المجتمعية وضمان وصول المعونات لمستحقيها الفعليين بعيداً عن أي نفوذ أو وساطة.

٥. مواءمة التدخلات مع الاحتياج الفعلي والخصوصية القيمية: تصميم البرامج الإغاثية بناءً على دراسات احتياج ميدانية حقيقية تتوافق مع المعتقدات الدينية والخصوصية الاجتماعية للمجتمع اليمني. يضمن ذلك تحقيق "فعالية التكلفة" وتجنب الهدر الناتج عن تنفيذ مشاريع أو توزيع معونات لا تتسق مع أولويات الفئات المستهدفة.

الفقرة الثانية. التوصيات الموجهة إلى الدول والجهات المانحة (حوكمة التمويل والرقابة المشروطة)

نظرًا للدور الاستراتيجي للمانحين في استدامة العمل الإنساني، وباعتبار فاعلية التمويل مرتهنة بكفاءة آليات الرقابة والتنسيق مع المؤسسات الوطنية، توصي الدراسة بالآتي:

١. اعتماد "التمويل المشروط بالامتثال": ربط صرف الدفعات المالية بمدى التزام المنظمات بمعايير الشفافية والمساءلة الإجرائية، واشتراط تقديم تقارير دورية تخضع لتدقيق مالي وإداري مستقل. يضمن هذا الإجراء كفاءة استخدام الموارد وتحقيق العدالة الميدانية بعيداً عن وقائع الهدر المالي الموثقة في التقارير السابقة.

٢. إلزامية التنسيق مع السلطات السيادية: فرض التنسيق المسبق مع السلطات الوطنية والجهات الرسمية المختصة كبند تعاقدي أساسي في اتفاقيات المنح. ويهدف ذلك لتفادي عشوائية التدخلات وضمان تكامل المشاريع ضمن مصفوفة الأولويات الوطنية المعتمدة للدولة اليمنية، وبما ينهي ظاهرة العمل في "جزر معزولة" عن الرقابة الحكومية.

٣. ترشيد النفقات التشغيلية واللوجستية: إلزام المنظمات المنفذة بمعايير صارمة تضمن عدم تجاوز النفقات الإدارية للنسب المتعارف عليها دولياً، مع توجيه الكتلة الأكبر من التمويل لصالح التدخلات المباشرة للمستفيدين. يهدف هذا المطلب لردم الفجوة بين حجم التمويلات الضخمة المعلنة وبين ضعف الأثر الملموس على مستوى معيشة الفئات المستهدفة.

٤. حماية الخصوصية القيمية والثقافية: مراعاة البيئة الاجتماعية والدينية للمجتمع اليمني عند وضع استراتيجيات التمويل، وتجنب فرض برامج أو اشتراطات تتعارض مع المعتقدات المحلية، وذلك احتراماً للسيادة الوطنية وتعزيزاً لشرعية العمل الإنساني في الوجدان الشعبي.

٥. مأسسة الشراكات الاستراتيجية الثلاثية: الدعوة لتأسيس إطار عمل مؤسسي مشترك يجمع بين (الحكومة اليمنية، المنظمات الدولية، والجهات المانحة) لتوحيد قنوات التمويل والرقابة. يضمن

هذا التحول الانتقال من نموذج "التدخلات الطارئة المشـــتتة" إلى نموذج "المشـــروعات التنموية" ذات الأثر المستدام الذي يحفظ كرامة الإنسان ومقاصد الشريعة في الإعمار.

الفقرة الثالثة. التوصـــيات الموجهة إلى الحكومة اليمنية والجهات الرسمية (إحكام الســـيادة والرقابة الوطنية) انطلاقاً من المسؤولية السيادية للحكومة اليمنية كضامن أول لحقوق المواطنين، وبناءً على ما كشفته الدراســة من ضــعف التنســيق وتفشــي الاختلالات في الأداء الميداني للمنظمات، توصــي الدراســة باتخاذ الإجراءات المؤسسية الآتية:

١. المأســسـة والتحول الهيكلي للعمل الإغاثي: البدء بإعادة هيكلة اللجنة العليا للإغاثة لتتحول إلى "هيئة وطنية مستقلة" تتمتع بصلاحيات رقابية وتخطيطية نافذة. ويستوجب ذلك تحديث أطرها القانونية لتجاوز الدور التنسـيقي الصـوري نحو ممارسـة الدور الرقابي الفاعل على كافة العمليات الإغاثية، بما يضمن ردم الفجوة بين التخطيط المركزي والتنفيذ الميداني.
٢. تطوير الأطر التشـــريعية والجزائية: مراجعة وتحديث اللوائح الناظمة للعمل الإنســـاني في اليمن لتتضـمن آليات محاسبة صـارمة، وسـن تشـريعات ملزمة تفرض الشـفافية المالية التامة وتجرم إعاقة المســاءلة المحلية. ويهدف هذا الإجراء لضــمان ســيادة القانون الوطني فوق دعاوى "الحصــانات الدولية" في قضايا الهدر والإهمال الجسيم التي تم توثيقها سابقاً.
٣. حوكمة البيانات المالية والمعلوماتية: تأسـيس نظام معلوماتي وطني موحد (National Database) لإدارة بيانات المســتفيدين باســتخدام التقنيات البيومترية الآمنة لمنع الازدواجية والتلاعب. كما توصـــي الدراســـة بإلزام كافة المنظمات الدولية والمحلية بمرور التدفقات المالية للمســـاعدات عبر القنوات المصـــرفية الرسمية وإشـــراف البنك المركزي؛ لضـــمان الشـــفافية المالية ودعم الاســـتقرار الاقتصادي الوطني.
٤. تعزيز الرقابة الميدانية واللامركزية: تمكين المجالس المحلية والكوادر الميدانية في المديريات ومنحهم صـــلاحيات الرقابة المباشـــرة على مراحل التنفيذ. فهم الجهة الأقدر على رصـــد الفجوة بين الاحتياجات الفعلية والمســـاعدات المقدمة، مما يســـهم في تفعيل الرقابة اللامركزية وتقييم جودة الأداء المؤسسي للمنظمات بشكل واقعي.
٥. حماية الهوية والقيم المجتمعية: تشـــكيل لجان وطنية نوعية ومحايدة لمراقبة محتوى البرامج الإغاثية، لضـمان مواءمتها مع القيم الإسـلامية والخصـوصـية الثقافية للمجتمع اليمني. يضـمن هذا الإجراء ردم الفجوة الأخلاقية التي أشـــارت إليها العينة (٧٥٪) ويحقق شـــرعية العمل الإنســـاني وقبوله مجتمعياً.

الفقرة الرابعة. آلية التفعيل المقترحة: "منظومة الحوكمة التعاقدية التشاركية "لضمان نفاذ التوصيات المقترحة، وإدراكاً للطبيعة القانونية الخاصة (الحصانات والامتيازات) التي تتمتع بها المنظمات الدولية والتي قد تحد من فاعلية المساءلة القضائية التقليدية، تقترح الدراسة اعتماد آلية "الحوكمة التعاقدية التشاركية" (Participatory Contractual Governance). يهدف هذا الإطار الملزم إلى تنظيم العلاقة بين الأطراف الثلاثة (الحكومة، المانحين، والمنظمات) وفق المرتكزات الآتية:

١. مأسسة الالتزام الأخلاقي (Contractual Compliance): تحويل معايير الشفافية والنزاهة من مجرد مبادئ طوعية إلى "بنود تعاقدية حاكمة" تُدرج صراحةً في اتفاقيات التعاون الأساسية (Basic Agreements). وبذلك، يصبح أي إخلال بهذه المعايير انتهاكاً للعقد يمنح الحكومة الحق السيادي في اتخاذ تدابير إدارية وقانونية (كصرف النظر عن تجديد التراخيص أو تعليق الاتفاقيات الفرعية). ويعد هذا الإجراء ممارسة للسيادة الوطنية التي لا تتعارض مع مبدأ الحصانة الدبلوماسية الممنوح للأفراد.
٢. حوكمة التمويل والرقابة المصرفية (Financial Governance): تفعيل ولاية البنك المركزي على التدفقات النقدية الإغاثية عبر آلية إلزامية تقضي بمرور كافة المخصصات المالية عبر القنوات المصرفية الرسمية. يتيح هذا الإجراء للدولة تتبع مسار الأموال (Money Trail) وتطبيق معايير الامتثال، بحيث يُشترط تقديم "مطابقة مالية" معتمدة من البنك المركزي كمتطلب أساسي للإفراج عن الدفعات اللاحقة من قبل المانحين، مما يردم فجوة الهدر المالي الموثقة.
٣. الرقابة الرقمية الموحدة (Unified Digital Oversight): الانتقال الكلي نحو "الحوكمة الرقمية" عبر منصة وطنية موحدة لتسجيل المستفيدين وتتبع سلاسل الإمداد. تفرض هذه الآلية "شفافية النظام" (Systemic Transparency) وتمنع تلاعب الوسطاء أو ازدواجية المعايير، مما يضمن وصول المساعدات لمستحقيها الحقيقيين ويقلص الهدر اللوجستي الذي سجل أهمية نسبية مرتفعة في الدراسة الميدانية.

خلاصة المسؤولية المشتركة: إن هذه المنظومة المقترحة لا تهدف إلى عرقلة العمل الإنساني، بل إلى حمايته وتجويده عبر موازنة دقيقة بين الاحتياجات الإغاثية العاجلة وبين المتطلبات السيادية والرقابية للدولة. إن تكامل الأدوار بين الأطراف الثلاثة هو الضامن الوحيد لتحويل العمل الإغاثي من بيئة خصبة للاختلالات إلى نموذج يحتذى به في النزاهة والفاعلية، بما يحقق مقاصد الشريعة في صون الأنفس والأموال، ويردم الفجوة العميقة بين الالتزامات النظرية والواقع التطبيقي في اليمن.

الخاتمة

تخلص الدراسة إلى أن غياب الشفافية والمساءلة في قطاع العمل الإغاثي باليمن قد تجاوز كونه مجرد خلل إداري أو مالي عابر، ليتحول إلى "أزمة ثقة بنيوية" تهدد شرعية ومصداقية التدخلات الإنسانية برمتها. وقد كشفت النتائج الميدانية والوثائقية أن الفجوة الصارخة بين الأخلاقيات المهنية الإسلامية (كالأمانة والعدل) وبين الواقع الميداني الذي يتسم بالهدر الممنهج وضعف الرقابة السيادية، تتطلب تحولاً جذرياً في فلسفة إدارة العمل الإغاثي وانتقالاً من "الحوكمة الصورية" إلى "النزاهة الإنفاذية".

إن مواجهة هذه الأزمة وتحويلها إلى فرصة للإصلاح المؤسسي ممكنة عبر مصفوفة إجراءات عملية تتلخص في المحاور الآتية:

١. تفعيل السيادة الرقابية المحلية: تقديم المصلحة الإنسانية الوطنية فوق دعاوى "الحصانات الدولية" في قضايا الهدر والإهمال الجسيم الموثقة.
٢. مأسسة الحوكمة التعاقدية التشاركية: اعتماد نموذج تعاقدي يربط استمرارية التمويل بمدى الامتثال لمعايير النزاهة والإفصاح المالي والرقابة المصرفية الرسمية.
٣. التحول الرقمي الشامل: الاعتماد الكلي على أدوات الرقابة الرقمية والبيومترية (البصمة الحيوية) لقطع الطريق أمام تعدد الوسطاء والمحسوبية، وضمان شفافية سلاسل الإمداد من المانح إلى المستفيد.

إن نجاح هذه المنظومة المقترحة مرهون بتكامل الأدوار بين الحكومة اليمنية والجهات المانحة والمنظمات الدولية، وبصدق النوايا في صون مقاصد الشريعة الإسلامية والقيم الإنسانية العالمية. وعندها فقط يمكن للعمل الإغاثي في اليمن أن يستعيد رسالته النبيلة في حفظ الأنفس والأموال، وضمان وصول العون إلى المستحقين الحقيقيين بعيداً عن صراعات النفوذ أو العبث بالموارد الإغاثية الموقوفة شرعاً وقانوناً لإغاثة الملهوفين.

المراجع

أبو زهرة، محمد. ١٩٧٦. الأخلاق الإسلامية وأسسها. القاهرة: دار الفكر العربي.

إدارة التوجيه المعنوي (قوات الحزام الأمني – عدن). ٢٠٢٠. محضر ضبط وإتلاف مواد غذائية منتهية الصلاحية تابعة لبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠٢٠. (وثيقة رسمية ضمن الدراسة).

البخاري، محمد بن إسماعيل. ١٤٢٢هـ. صحيح البخاري. بيروت: دار الكتب العلمية.

القرضاوي، يوسف. ١٩٩٦. القيم الأخلاقية في الإسلام. القاهرة: مكتبة وهبة.

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. ٢٠١٠. الأمانة في الإسلام. القاهرة: وزارة الأوقاف.

مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية. ٢٠٢١. أثر الحرب على منظمات المجتمع المدني في مأرب. صنعاء: مركز صنعاء.

مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية. ٢٠٢٢. إعادة تصوّر النظام: هل المساعدات الإنسانية هي أكثر ما يحتاجه اليمن؟ صنعاء: مركز صنعاء.

مسلم بن الحجاج. ١٤١١هـ. صحيح مسلم. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

منظمة الصحة العالمية (اليمن). ٢٠٢١. تقرير واقعة وفاة الطفلة (WRO:03/157) بتاريخ ٢٠٢١/٠٣/٢١. (وثيقة ميدانية ضمن الدراسة) .

النيابة العامة (عدن). ٢٠٢٠. محضر ضبط وإتلاف مواد إغاثية تالفة ومذكرة منع سفر. (وثيقة رسمية ضمن الدراسة) .

وزارة المياه والبيئة (اليمن). ٢٠١٨. مذكرة رقم (٤٧٣) الصادرة بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠١٨ بشأن رفض خطة الاحتياج الإنساني لعام ٢٠١٩. (وثيقة رسمية ضمن الدراسة) .

وزير التخطيط. ٢٠٢١. ثلث أموال المانحين يذهب فسادًا ونفقات إدارية للمنظمات. صحيفة الأيّام، ٤ أغسطس ٢٠٢١.

REFERENCES

Abū Zahrah, Muḥammad. (1976). *al-Akhlāq al-Islāmiyyah wa Ususūhā*. Cairo: Dār al-Fikr al-ʿArabī

Brown, Andrew. (2015). *Humanitarian Ethics: A Guide to the Morality of Aid in War and Disaster*. London: Hurst & Company.

Al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʿīl. (1422H). *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah

Human Rights Watch. (2018). *Accountability in Humanitarian Aid*. Washington, DC: Human Rights Watch

ICVA (International Council of Voluntary Agencies). (2017). *Humanitarian Accountability Report*. Geneva: ICVA

IFRC (International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies). (2017). *Code of Conduct for the International Red Cross and Red Crescent Movement and NGOs in Disaster Relief*. Geneva: IFRC

Al-Majlis al-Aʿlā li-l-Shuʾūn al-Islāmiyyah. (2010). *al-Amānah fī al-Islām*. Cairo: Wizārat al-Awqāf

Markaz Ṣanʿāʾ li-l-Dirāsāt al-Istrātījiyyah. (2021). *Athar al-Ḥarb ʿalā Munazzamāt al-Mujtamaʿ al-Madanī fī Maʾrib*. Ṣanʿāʾ: Markaz Ṣanʿāʾ

Markaz Ṣanʿāʾ li-l-Dirāsāt al-Istrātījiyyah. (2022). *Iʿādat Taṣawwur al-Niẓām: Hal al-Musāʿadāt al-Insāniyyah Hiya Akthar Mā Yaḥtājuh al-Yaman?* Ṣanʿāʾ: Markaz Ṣanʿāʾ.

Ministry of Water and Environment (Yemen). (2018). *Official Memorandum No. (473)*. Issued on September 24, 2018, Regarding the Rejection of the 2019 Humanitarian Response Plan. (Official Document).

Moral Guidance Department (Security Belt Forces - Aden). (2020). *Official Report on the Seizure and Disposal of Expired Food Items Belonging to the World Food Programme (WFP)*. Dated November 17, 2020. (Official Document)

Muslim ibn al-Ḥajjāj. (1411H). *Ṣaḥīḥ Muslim*. Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī

Al-Niyābah al-ʿĀmmah (Aden). (2020). *Maḥḍar Ḍabṭ wa Itlāf Mawād Ighāthiyyah Tālifah wa Mudhakkirat Manʿ Safar*. (Official Document)

Al-Qaraḍāwī, Yūsuf. (1996). *al-Qiyam al-Akhlāqiyyah fī al-Islām*. Cairo: Maktabat Wahbah

OECD. (2016). *Principles and Good Practice of Humanitarian Donorship*. Paris: OECD.

Sphere Project. (2018). *Humanitarian Charter and Minimum Standards in Humanitarian Response*. Geneva: Sphere Project

Transparency International. (2019). *Humanitarian Transparency Report*. London: Transparency International

UNICEF. (2018). *Cash Transfer Project Reports: Yemen Case Studies*. New York: UNICEF

UNOCHA. (2019). *Yemen Humanitarian Response Plan 2019*. New York: United Nations

UNOCHA. (2020). Y*emen Humanitarian Response Plan 2020: Funding and Compliance Reports*. New York: United Nations

USAID. (2020). *Audit of Humanitarian Assistance to Yemen: Risks and Financial Mismanagement*. Washington, DC: USAID

Wazīr al-Takhlīṭ. (2021). *Thulth Amwāl al-Māniḥīn Yadhhab Fasādan wa Nafaqāt Idāriyyah li-l-Munazzamāt*. Ṣaḥīfat al-Ayyām, 4 August 2021.

World Food Programme (WFP). (2019). *SCOPE: The Digital Platform for Beneficiaries Management*. Rome: WFP.

World Health Organization (Yemen). (2021). *Report on the Case of the Childs Death (WRO:03/157)*. Dated 21/03/2021. (Field Document).

نفي

الآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء المؤلف. القناطر: مجلة الدراسات الإسلامية العالمية لن تكون مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر أو مسؤولية أخرى بسبب استخدام مضمون هذه المقالة.